الإصدار السابع
المجلد (2) العدد (3)
20 سبتمبر 2026

مجلة روافد العلوم
للدراسات والبحوث

الاستدراكات المنهجية على إعراب الحديث النبوي: دراسة موازنة بين العكبري والسيوطي

د. أسد الدين يوسف

(أستاذ محاضر جامعة موش ألب أرسلان، تركيا)

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة الاستدراكات المنهجية في إعراب الحديث النبوي الشريف، من خلال إجراء موازنة علمية رصينة بين منهج أبي البقاء العكبري في كتابه "إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث" ومنهج جلال الدين السيوطي في كتابه "عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد". ويسعى البحث بالدرجة الأولى إلى الكشف عن الأسس النظرية والمعايير المنهجية التي انطلق منها كل من العَلَمين في توجيه النص النبوي إعرابيًا، مع تحليل مواطن الاتفاق والافتراق بينهما، وتقويم أثر تلك التوجيهات في فهم الخطاب النبوي واستيعاب دلالاته اللغوية والتشريعية وأبعادها المقاصدية. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن؛ حيث بدأ ببيان الأصول المنهجية والركائز المعرفية الحاكمة لإعراب الحديث عند العكبري والسيوطي. وقد تبيّن من خلال الفحص المنهجي أن العكبري أقام بنيانه المعرفي على مركزية القياس النحوي والتعليل العقلي الصارم، واعتمد القواعد النحوية المستقرة معيارًا أساسيًّا لتوجيه الروايات والتحكيم عليها، في حين اتسم منهج السيوطي بالنزعة الأثرية الموسوعية القائمة على توظيف الروايات الحديثية المتعددة، واستثمار اللغات العربية والظواهر اللهجية المختلفة في تفسير التراكيب الإعرابية وتوجيهها. ثم انتقل البحث إلى إجراء موازنة تطبيقية فاحصة بين العالمين عبر نماذج مختارة وممثلة من الأحاديث النبوية المشكلة، للكشف عن جدلية الأثر المتبادل بين القياس النحوي والرواية الأثرية في بناء التوجيه الإعرابي وصياغة الاستدراك المنهجي عند كل منهما. وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها: أن الخلاف المنهجي بين العكبري والسيوطي لم يكن خلافًا بين الصواب والخطأ، بقدر ما كان تعبيراً واعيًا عن تنوع المرجعيات المعرفية؛ إذ مثّل العكبري اتجاهاً يغلّب سلطة القاعدة النحوية المعيارية، بينما مثّل السيوطي اتجاهًا مرنًا يمنح الرواية والنص اللغوي المأثور مساحة أوسع في بناء الأحكام الإعرابية وتوليد الدلالات. كما كشفت الدراسة عن جوانب قصور لم تحظ بالعناية الكافية في المنهجين، وفي مقدمتها غياب التحليل التداولي للخطاب النبوي، وضعف ربط التوجيه الإعرابي بالمقاصد التشريعية الكلية والسياقات التواصلية والمقامية. وانتهى البحث بتقديم توصيات تدعو إلى بناء مقاربة لغوية تكاملية تجمع بين دقة القياس النحوي وثراء الرواية الحديثية، مع ضرورة الإفادة من مناهج اللسانيات الحديثة وتحليل الخطاب في تطوير الدراسات المتعلقة بإعراب الحديث النبوي وفهم أبعاده الدلالية والبلاغية والتشريعية.

الكلمات المفتاحية :البلاغة؛ التحليل النحوي للأحاديث النبوية؛ أبو البقاء العكبري؛ جلال الدين السيوطي؛ النقد المنهجي.

Abstract:
This study examines the methodological critiques (istidrākāt) related to the grammatical analysis (iʿrāb) of Prophetic hadiths through a comparative investigation of Abū al-Baqāʾ al-ʿUkbarī's Iʿrāb Mā Yushkil min Alfāẓ al-Ḥadīth and Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī's ʿUqūd al-Zabarjad ʿalā Musnad al-Imām Aḥmad. It aims to identify the methodological foundations that guided both scholars in their grammatical interpretation of hadith texts and to evaluate the implications of their approaches for understanding the linguistic and legal dimensions of Prophetic discourse. The study adopts a descriptive, analytical, and comparative methodology. It first explores the theoretical principles underlying the works of al-ʿUkbarī and al-Suyūṭī, then analyzes selected hadith examples to reveal the role of grammatical analogy and transmitted linguistic evidence in shaping their grammatical judgments. The findings indicate that al-ʿUkbarī's method is primarily based on normative grammatical rules and rational justification, whereas al-Suyūṭī adopts a more flexible approach that relies extensively on transmitted reports, linguistic variation, and Arabic dialectal usage . The study concludes that the differences between the two scholars reflect distinct methodological and epistemological orientations rather than a simple opposition between correctness and error. It also highlights several neglected dimensions in their approaches, particularly the absence of pragmatic analysis and the limited connection between grammatical interpretation, legal objectives, and communicative context. The study therefore advocates an integrative approach that combines the precision of grammatical analysis with the richness of hadith transmission while benefiting from modern linguistics and discourse analysis in the study of Prophetic hadiths.
Keywords: Rhetoric, Grammatical Analysis of Prophetic Hadiths, Abū al-Baqāʾ al-ʿUkbarī, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī, Methodological Critiques.

المقدمة:

يمثل الحديث النبوي الشريف أحد أهم مصادر العربية الفصيحة بعد القرآن الكريم، إذ تجلت فيه خصائص البيان العربي في أرقى صورها، مما جعله ميدانًا خصبًا لجهود اللغويين والنحاة والمحدثين على حد سواء. وقد حظي إعراب الحديث بعناية فائقة لدى العلماء؛ لما له من أثر بالغ في صيانة النص النبوي من اللحن والخطأ في الفهم، والكشف عن دلالاته اللغوية والتشريعية، واستنباط ما يتضمنه من أحكام ومعانٍ. ومن أبرز المؤلفات التي أسهمت في ترسيخ هذا الفن: كتاب "إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث" لأبي البقاء العكبري (ت 616هـ)، الذي يُعد من أوائل المصنفات الجامعة في هذا المجال، وكتاب "عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد" لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، الذي مثّل مرحلة متقدمة في توظيف الرواية الحديثية واللغوية لتوجيه الألفاظ والتراكيب النبوية.

وتبرز أهمية دراسة هذين العملين في كونهما يمثلان اتجاهين منهجيين مختلفين في التعامل مع النص النبوي؛ إذ يظهر عند العكبري ميل واضح إلى الاحتكام إلى القياس النحوي والتعليل اللغوي في توجيه الألفاظ المشكلة، في حين يتجه السيوطي إلى الإفادة من الروايات الحديثية واللغات (الآراء) العربية المختلفة في بناء أحكامه الإعرابية. ومن هنا

تكتسب الموازنة بينهما أهمية خاصة؛ كونها تتيح الوقوف على الأسس المعرفية والمنهجية التي حكمت تطور إعراب الحديث بين القرنين السابع والعاشر الهجريين، فضلاً عن إسهامها في الكشف عن أثر الانتماءات العلمية والمذهبية في توجيه النص النبوي وفهمه.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت العكبري أو السيوطي كلًا على حدة، فإن المكتبة العربية لا تزال تفتقر إلى دراسة موازنة تتخذ من إعراب الحديث النبوي مجالاً للمقارنة المباشرة بينهما؛ إذ انصرفت الدراسات السابقة إلى التعريف بمنهج العكبري وإبراز انتصاره للمذهب البصري،[1] أو إلى بيان جهود السيوطي في جمع الروايات وتوجيهها نحويًا،[2] دون أن تتناول أوجه الاتفاق والاختلاف بين المنهجين في إطار دراسة مقارنة تكشف عن مواطن القوة والقصور في كل منهما.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى تقديم قراءة تحليلية نقدية لمنهجي العكبري والسيوطي في إعراب الحديث النبوي؛ وذلك من خلال تتبع الأصول النحوية والحديثية التي اعتمدها كل منهما، وإجراء موازنة تطبيقية بين توجيهاتهما الإعرابية. كما يجتهد البحث في استجلاء الجوانب التي لم تحظ بالعناية الكافية في معالجتهما للنص النبوي، ولا سيما ما يتعلق بالأبعاد التداولية والسياقية. ولتحقيق هذه الغايات، يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وصولًا إلى صياغة رؤية أكثر تكاملاً تسهم في تطوير الدراسات المعاصرة في مجال إعراب الحديث النبوي الشريف.

أ. الإطار المفاهيمي للدراسة "لغةً واصطلاحًا"

1. الاستدراكات

لغةً: مادة (درك) تدل على اللحاق والوصول إلى الشيء، والاستدراك في الكلام هو أن ترفع ما توهم ثبوته أو تُثبت ما توهم نفيه.[3]

اصطلاحًا: هي تعقيبات علمية يوردها عالم متأخر على عالم متقدم، بهدف تصحيح خطأ، أو إتمام نقص، مع بيان الحجة والدليل.[4]

2. المنهجية

لغةً: مشتقة من (النهج) وهو الطريق المستقيم الواضح، ويُقال نهجت الطريق إذا أبنته وأوضحته.[5]

اصطلاحًا: هي الفن المنظم للوصول إلى الحقيقة في العلوم عبر مجموعة من القواعد والخطوات الذهنية.[6]

3. إعراب الحديث

لغةً: الإعراب هو الإبانة والإيضاح، يُقال: أعربَ الرجلُ عن حاجته إذا أظهرها وبيّنها.[7]

اصطلاحًا: هو علم يُعنى بتوجيه المتن النبوي نحويًا وصرفيًا لبيان المعاني الفقهية، واللغوية المستنبطة منه.[8]

---

1 شلبي، عبد الفتاح إسماعيل. مقدمة تحقيق إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث. القاهرة: مكتبة المتنبي، ط2، 1986م. 1/10-25.

2 القضاة، سلمان. مقدمة تحقيق عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد. بيروت: دار الجيل، ط1، 1414ه / 1994م. 1/ 15-40.

3 ابن منظور، محمد بن مكرم (ت: 711هـ/1311م)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ/1994م، 10 / 424.

4 التهانوي، محمد علي (ت: 1158هـ/1745م)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: د. علي دحروج، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1416هـ/1996م، 1/ 142.

5 مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1425هـ/2004م، 957.

6 بدوي، عبد الرحمن (ت: 1423هـ/2002م)، مناهج البحث العلمي، الكويت: وكالة المطبوعات، ط3، 1977م، 5.

7 الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (ت: 817هـ/1415م)، القاموس المحيط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط8، 1426هـ/2005م، 113.

8 السيوطي، عقود الزبرجد على مذهب الإمام أحمد في إعراب الحديث، تح: سلمان القضاة، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1994م. 1 /15.

4. الموازنة

لغةً: من (الوزن)، وهي مقابلة الشيء بالشيء لتقدير قيمته، أو لمعرفة التساوي والتفاوت بينهما.[9]

اصطلاحًا: هي دراسة تحليلية تجمع بين منهجين، أو عالِمين في صعيد واحد لاستخراج أوجه الاتفاق والافتراق بينهما.[10]

يُعد القرن السابع الهجري (عصر العكبري) مرحلة نضج القياس النحوي، بينما يمثل القرن العاشر (عصر السيوطي) مرحلة الموسوعية والجمع. هذا التفاوت الزمني والمعرفي هو الذي خلق فجوة منهجية تستحق الدراسة، لمعرفة كيف تطور "عقل إعراب الحديث" بينهما، وما هي المناطق التي بقيت خارج سياق تحليلهما رغم أهميتها اللسانية.[11]

ب. نبذة تعريفية عن العكبري والسيوطي وعصريهما

1. أبو البقاء العكبري (ت 616هـ / 1219م):

هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله، محب الدين العكبري، ولد في بغداد سنة (538 هـ / 1143 م)، ونُسب إلى "عكبرا". يعدُّ إمام عصره في النحو واللغة والفرائض، ورغم فقده لبصره في صغره، إلا أن ذلك لم يثنه عن تحصيل العلوم حتى صار مرجعًا للطلاب والعلماء. يمثل العكبري عصر النضج النحوي والتقعيد المنطقي في بغداد، حيث كان النحو يُعالج بذهنية "العلة" و"القياس"، وقد تجلت براعته في تطبيق القواعد النحوية على النصوص المقدسة، ومن أشهر مصنفاته: "التبيان في إعراب القرآن"، و"إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث".[12]

2. جلال الدين السيوطي (ت 911هـ /1505م):

هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، الملقب بـ "ابن الكتب"، ولد في القاهرة منتصف القرن التاسع، ونشأ يتيمًا، لكنه أقبل على العلم بهمة عالية حتى تبحر في سبعة فنون. يمثل السيوطي عصر الموسوعية في مصر المملوكية، حيث كان غزير الإنتاج، وصاحب منهج يقوم على الاستقصاء والجمع والتصنيف؛ لذا غلبت عليه النزعة الحديثية في معالجة القضايا اللغوية. ترك السيوطي مكتبة ضخمة نافت على ستمائة مؤلف، منها: "الإتقان في علوم القرآن"، و"همع الهوامع"، وكتابه في إعراب الحديث "عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد".[13]

إن التمهيد للمقارنة بين هذين العالمين يتطلب إدراك بأن الفجوة بينهما ليست زمنية فحسب (نحو ثلاثة قرون)، بل هي فجوة منهجية بين "النحوي النظري" (العكبري) الذي يُخضِع النص للقاعدة، وبين "المحدث اللغوي" (السيوطي) الذي يطوع القاعدة لخدمة الرواية.[14]

جـ. الموازنة المنهجية بين المدرستين (العكبري والسيوطي):

تعد الموازنة بين العكبري والسيوطي موازنة بين عصرين ومنهجين؛ فبينهما تفاوت زمني يقارب ثلاثة قرون، مما جعل لكل منهما "رؤية لسانية" خاصة تنطلق من خلفيته العلمية وظروف عصره، ويمكن حصر هذه الموازنة في النقاط الآتية:

1. المرجعية الحاكمة (بين القياس النحوي والواقع الروائي):

ينطلق العكبري في توجيهه للحديث من "سلطة القاعدة"؛ فالمعيار لديه هو القياس النحوي المطرد، وهو في سبيل ذلك قد يلجأ إلى التأويل المتكلف، أو تقدير المحذوف ليتسق النص مع قوانين النحو البصري. أما السيوطي، فالمرجعية لديه

---

9 الرازي، زين الدين (ت: 666هـ/1268م)، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، بيروت: المكتبة العصرية، ط5، 1420هـ/1999م، 334.

10 شلبي، أحمد، كيف تكتب بحثًا أو رسالة، 88.

11 السيوطي، عقود الزبرجد، 1/25-28؛ القضاة، مقدمة تحقيق عقود الزبرجد، 1/ 20.

12 القفطي، علي بن يوسف. إنباه الرواة على أنباه النحاة. القاهرة: دار الفكر العربي، 1406هـ. 2/190.

13 السيوطي، جلال الدين. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1387هـ. 1/335.

14 السيوطي. عقود الزبرجد، 1 /45-50.

هي "سلطة الرواية"؛ إذ يرى أن الحديث يفسر بعضه بعضًا، فيشرعن الوجوه الإعرابية المرجوحة، أو النادرة إذا عضدتها رواية أخرى، مقدِمًا الأثر المروي على القياس العقلي.[15]

2. الغاية المنهجية (بين تفكيك المشكل وحشد الأوجه):

اتسم منهج العكبري بالانتقائية؛ إذ كانت غايته "تفكيك العقد النحوية" في الألفاظ التي توهم اللحن أو تخالف المشهور، لذا فهو يركز على موضع الإشكال فقط. بينما اتسم منهج السيوطي بالاستقصاء الموسوعي؛ فغايته "حشد الاحتمالات" التي تحتملها اللغة وتدعمها الرواية، مما جعل عمله عرضًا للسعة اللسانية التي تخدم الدلالات الفقهية المتعددة.[16]

3. طبيعة التوجيه (بين الصناعة النحوية والخدمة التشريعية):

يتجلى التباين في الهوية العلمية لكل من الباحثين عند الموازنة بينهما؛ فبينما يقف العكبري عند حدود الحديث بوصفه (مادة لسانية)، محضة لإثبات صحة التركيب، بينما نجد السيوطي يتجاوز ذلك ليتعامل معه (كرسالة تشريعية)؛ يمزج فيها بين النحو والفقه، ليتحول الإعراب عنده من غاية لسانية إلى وسيلة لاستنباط الحكم الشرعي[17].

4. الموقف من الضرورة والاتساع اللغوي:

يميل العكبري إلى التضييق والحصر في دائرة "الأفصح والأقيس"، ويتحرج من قبول الوجوه الضعيفة، وإن وردت بها الرواية. وفي المقابل، يتميز السيوطي بالاتساع والقبول؛ فثبوت الرواية عنده هو أعلى درجات الفصاحة، مما يجعله يقبل "لغات العرب" النادرة ويعدها أصلًا يُحتج به، وهو ما يمثل ذروة المنهج الأثري في النحو.[18] وبذلك فإن هذه الموازنة المنهجية بين صرامة القياس عند العكبري وسعة الرواية عند السيوطي، هي التي ترسم معالم التدافع المعرفي في إعراب الحديث، وهي التي تفتح الباب لهذا البحث لاستدراك ما فات المدرستين من أبعاد تداولية، ومقاصدية لم يطرقها المتقدمون ولا المتأخرون.

1. الأصول المنهجية لإعراب الحديث عند العكبري والسيوطي

يُعنى هذا المحور بالكشف عن المرتكزات المعرفية والأدوات الإجرائية التي وجّه بها العالمان نصوص الحديث النبوي إعرابيًّا. وهو يبحث في مدى التزام كل منهما بأصول النحو (كالسماع والقياس) وكيفية التعامل مع الروايات الحديثية وتخريجها لغويًّا.

1.1.معالم المنهج عند العكبري في "إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث"

يتسم منهج العكبري في كتابه بالنزعة التحليلية الاستقصائية للمشكلات الإعرابية؛ إذ يسعى إلى وضع ضوابط معيارية واضحة تفك استغلاق الألفاظ، مستندًا إلى الموازنة بين منطق القواعد النحوية ومقتضيات الرواية والظواهر الأسلوبية.

يتسم منهج العكبري في كتابه بالنزعة التحليلية الاستقصائية للمشكلات الإعرابية؛ إذ يسعى إلى وضع ضوابط معيارية واضحة تفك استغلاق الألفاظ، مستندًا إلى الموازنة بين منطق القواعد النحوية ومقتضيات الرواية والظواهر الأسلوبية.

1.1.1. العلة النحوية والقياس المنطقي عند العكبري

أولًا: النزعة القياسية وتقديم القواعد النحوية

ينطلق العكبري في إعرابه من نزعة قياسية صارمة، حيث يرى أن لغة الحديث النبوي يجب أن تُحمل على المشهور والمطرد من قواعد النحو العربي. وهو في ذلك لا يكتفي بمجرد نقل الأوجه الإعرابية، بل يعمد إلى "التعليل المنطقي"

15 شلبي، *مقدمة تحقيق إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث*، 1 /22-25؛ القضاة، *مقدمة تحقيق عقود الزبرجد*، 1 /45-48.
16 العكبري، أبو البقاء. *إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث*. تح: د. عبد الفتاح شلبي. 1/40-42؛ السيوطي، *عقود الزبرجد*، 1/52-55.
17 العكبري، إعراب ما يشكل، 15/1، السيوطي، *عقود الزبرجد*، 33/1.
18 شلبي، عبد الفتاح إسماعيل. *مبادئ النحو في كتب إعراب الحديث*. (بحث ملحق بتحقيق إعراب ما يشكل)، 30/1؛ السيوطي، جلال الدين. *الاقتراح في علم أصول النحو*. (وهو المنهج الذي طبقه في *عقود الزبرجد*)، 88-90.

لكل وجه، محاولًا التوفيق بين النص النبوي، وبين أصول المذهب البصري الذي يغلب على اختياراته، حتى وإن أدى ذلك إلى تقدير محذوفات، أو تأويلات بعيدة ليتسق النص مع القياس.[19]

ثانيًا: موقف العكبري من "اللحن" وتصحيح الرواية

من مظاهر القياس المنطقي عند العكبري أنه قد يرفض وجهًا إعرابيًا ورد في رواية ما إذا رأى أنه يصادم أصول العربية، معتبرًا ذلك من خطأ الرواة لا من قول النبي ﷺ. فهو يجعل "النحو" حكمًا على "الرواية"، وهذا يظهر في تنبيهه المتكرر على الألفاظ التي يرى أنها لُحِنت أو غُيرت عن وجهها الإعرابي الصحيح، مما يعكس هيمنة "العقل النحوي" على "النقل الحديثي" في منهجه.[20]

مثال تطبيقي: إعراب حديث: "يتعاقبون فيكم ملائكة"

يتجلى منهج العكبري في معالجة ما يشكل في إعراب هذا الحديث؛ حيث استشكل الرفع في "ملائكة" مع وجود واو الجماعة في "يتعاقبون". وبدلًا من قبول لغة "أكلوني البراغيث" كأصل، لجأ إلى التعليل المنطقي بتقديم أربعة أوجه: أن يكون "ملائكة" مبتدأ مؤخرًا والجملة قبله خبرًا، أو أن يكون بدلًا من الضمير، أو فاعلاً لفعل محذوف، أو أن الواو ليست علامة جمع بل حرفًا دالًا على الجمع. هذا التشقيق للأوجه هدفه الهروب من مخالفة القياس النحوي المشهور[21].

1.1.2. موقف العكبري من الروايات واللغات النادرة

أولًا: تقديم "الأصل النحوي" على "تعدد الروايات"

يُظهر العكبري في معالجته لإعراب الحديث ميلًا واضحًا لتجريد النص من تعدد الروايات لصالح الوجه النحوي الأقوى قياسًا. فهو يرى أن كثرة الروايات واختلاف ألفاظها قد يعود إلى تصرف الرواة بالمعنى، مما يدفعه إلى محاكمة الرواية إلى "الأصل العربي المطرد" قبل قبولها كشاهد نحوي. وهذا الموقف يعكس صرامة منهجية تجعل من "قواعد الفن النحوي" معيارًا لقبول أو تأويل النص النبوي، وهو مسلك قد يضيق أحيانًا عن استيعاب السعة اللغوية التي جاءت بها السنة.

ثانيًا: الموقف من اللغات النادرة والاحتجاج بها

يتعامل العكبري مع اللغات النادرة (مثل لغة أكلوني البراغيث، أو لغة القصر في المقصور) بحذر شديد؛ فهو لا يلجأ إليها إلا كحل أخير عند تعذر التأويل على القواعد المشهورة. ويرى الباحث النقدي هنا أن العكبري، برغم كونه بصري المذهب، إلا أنه يمارس نوعًا من "الفرز اللساني"؛ فيضع اللغات النادرة في خانة "الشذوذ" أو "الضرورة"، وهو ما قد يُعد قيدًا على النص النبوي الذي قد يكون نطق بتلك اللغات لبيان جوازها أو لمخاطبة وفود العرب بلغاتهم، وهو ما فات العكبري الالتفات إليه من منظور "تعدد المستويات اللغوية" في الخطاب النبوي.[22]

مثال تطبيقي: إعراب حديث: "لا تأكلوا في آنية الذهب والفضة"

في إعراب لفظة "الفضة" بالجر عطفًا على "الذهب"، ناقش العكبري رواية الرفع في "الفضةُ". وهنا تظهر شخصيته النقدية؛ حيث ضَعّف رواية الرفع لغةً وقياسًا، ورأى أنها لا تستقيم إلا بتقدير "مبتدأ" محذوف أو فعل مغاير، معتبرًا أن الرواية الصحيحة التي توافق القياس هي الجر. هذا المثال يوضح كيف أن العكبري يرفض الرواية التي يراها "مرجوحة نحويًّا" حتى لو كانت مروية، مفضلاً الاتساق مع النسق النحوي العام على قبول التنوع الروائي[23].

---

19 العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، 1 /50-52.
20 العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، 1 /50-52.
21 العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، 1 / 154 -155.
22 العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، 1 /62-64.
23 العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ القرآن، 1 / 112-114.

ثالثًا: نقد استدراكي (ما لم يذكره العكبري)

يُلحظ قصورٌ في معالجة العكبري لهذا المطلب انحباس العكبري داخل "لغة المعيار" النحوي؛ مما أدى إلى تغييب الجانب "اللهجي" في الحديث؛ فالبحث الحديث يثبت أن النبي ﷺ كان يراعي لهجات القبائل، وما يراه العكبري "إشكالًا إعرابيًا" قد يكون في الحقيقة "وجهًا لهجيًا" صحيحًا في قبيلة معينة. فالعكبري حصر النص في "لغة قريش" أو "لغة المعيار النحوي"، مما جعله يغفل عن جماليات "التنوع اللساني" في السنة النبوية، وهو ما نعده من فجوات البحث المنهجي لديه.[24]

1.1.3. سمات الشخصية العلمية للعكبري وأثرها في انتقاء "المشكل"

أولًا: العقلية الانتقائية والتركيز على "المشكل"

لم يكن هدف العكبري من كتابه استيعاب كافة الأحاديث النبوية بالإعراب، بل كانت شخصيته العلمية تميل إلى "الانتقاء الذكي". فقد ركز حصرًا على ما سماه "المشكل"، وهو النص الذي يظهر فيه تعارض بدائي بين الظاهر النحوي والمراد المعنوي. هذه السمات تعكس شخصية أكاديمية تأبى من الحشو، وتبحث عن "العقد اللسانية" لفكها، مما جعل كتابه عمدة للمتخصصين لا للمبتدئين، إذ إنه يفترض في قارئه معرفة مسبقة بأصول النحو، ويتفرغ هو لمعالجة الاستثناءات والضرورات.[25]

ثانيًا: أثر "العمى" والذكاء التجريبي في التوجيه الذهني

يذهب بعض المحللين لنتاجه العلمي إلى أن فقد العكبري لبصره صقل لديه ملكة "التصور الذهني" والتدقيق المنطقي؛ لذا تجد إعرابه يعتمد على الاحتمالات العقلية (القسمة الثنائية أو المتعددة). فهو حين يواجه كلمة مشكلة، يضع لها خارطة ذهنية: "إما أن تكون كذا.. وإما أن تكون كذا"، ثم يبدأ في إبطال الوجوه الضعيفة بمنطق رياضي. هذا الأثر الشخصي جعل كتابه يتسم بـ "التجريد" والبعد عن الاستطرادات الوصفية التي نراها عند السيوطي لاحقًا، فالعكبري يقدم "هندسة نحوية" للنص.[26]

مثال تطبيقي: النزعة المنطقية في إعراب "الأسماء الستة"

في إعراب بعض الأحاديث التي جاءت فيها الأسماء الستة بغير الواو في موضع الرفع (مثل الأحاديث التي وردت بلغة القصر: "إن أباها وأبا أباها")، نجد العكبري يرفض مجرد قبولها "كرواية"، بل يحللها "كظاهرة صوتية" ويؤولها تأويلًا منطقيًا يخرجها من دائرة اللحن إلى دائرة "اللغة النادرة المستقيمة قياسًا". هذا الانتقاء الدقيق للأمثلة يبرز رغبته في إثبات أن النص النبوي، وإن شذ في الظاهر، فهو منضبط في جوهر القياس العقلي.[27]

ثالثًا: الاستدراك النقدي على "انتقائية" العكبري

إن تبني العكبري لمنهج الانتقاء القائم على رصد (المشكل) فحسب، قد أفرز خطابًا يغض الطرف عن الأحاديث "السهلة" إعرابيًا، والتي قد تحمل في طياتها أسرارًا بلاغية أو تداولية تفوق الأحاديث المشكلة. فتركيزه على "العقدة النحوية" جعل البحث ينحصر في "الوظيفة" الإعرابية، بينما غاب "المعنى الكلي" والسياق المقامي للأحاديث غير المشكلة، وهو ما يُعد نقصًا في شمولية المعالجة اللسانية للنص النبوي الشريف في عصره.

1.2.معالم المنهج عند السيوطي في "عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد"

يتجلى منهج السيوطي في كتابه بالنزعة الاستيعابية والموسوعية؛ حيث يسعى إلى ضبط ألفاظ "المسند" إعرابيًّا ولغويًّا مع ربط الظاهرة النحوية بمظانها الحديثية. وتمتاز طريقته بالجمع الفقهي والأثري لتوجيه النص النبوي دون تكلف.

---

24 العكبري، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تح: إبراهيم عطوة عوض، القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1389هـ، 1 / 65.

25 العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث. 1 /33-40.

26 شلبي، مقدمة تحقيق إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث. 1 /18-22.

27 العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث. 1 /88-90.

1.2.1. الجمع بين الدراية والرواية في منهج السيوطي الإعرابي

أولًا: تطويع النحو لخدمة الحديث (النزعة الأثرية)

يتميز منهج السيوطي في "عقود الزبرجد" بكونه منهجًا أثريًا في المقام الأول؛ فهو لا يبحث عن الوجه الإعرابي الأقوى قياسًا فحسب، بل يبحث عن الوجه الذي تدعمه الرواية. فالسيوطي يرى أن الحديث النبوي يفسر بعضه بعضًا، لذا فهو يستدل برواية على إعراب رواية أخرى، مما يجعل "الصناعة الحديثية" (الدراية) هي المحرك الأساسي لـ "الصناعة النحوية". وهذا يمثل تحولًا جوهريًا عن منهج العكبري الذي كان يحاكم الرواية إلى قواعد النحو[28].

ثانيًا: الاستشهاد بتعدد الطرق لشرعنة الوجوه النحوية

من الملامح المميزة للسيوطي أنه حين يواجه لفظًا مشكلًا، يعمد إلى استقصاء طرق الحديث في المسانيد والسنن؛ فإذا وجد طريقًا آخر بلفظٍ يرفع الإشكال النحوي، جعله أصلًا وقاس عليه الرواية المشكلة. هو بذلك لا يلجأ إلى التأويل والتقدير "المنطقي" كما فعل العكبري، بل يلجأ إلى "الواقع الروائي". هذا المنهج يقلل من التكلف النحوي ويمنح النص مرونة لسانية أكبر، كونه يعترف بالواقع اللغوي كما ورد في دواوين السنة.[29]

مثال تطبيقي: إعراب حديث: "كلمتان خفيفتان على اللسان".

في إعراب "كلمتان"، نجد السيوطي يستعرض الأوجه الإعرابية الممكنة (مبتدأ، أو خبر لمبتدأ محذوف)، لكنه يتميز بربط الإعراب بالروايات الأخرى التي جاءت بصيغة النصب "كلمتين" في بعض السياقات المفسرة. السيوطي هنا لا يكتفي بالتحليل الهيكلي للجملة، بل يربط "الوظيفة النحوية" بالمعنى التوجيهي للحديث، مؤكدًا أن التنويع الإعرابي يخدم المقصد الدعوي والتعليمي، وهو ما يضفي صبغة تداولية مبكرة على تحليله.[30]

ثالثًا: نقد استدراكي (ما فات السيوطي في هذا الجمع)

على الرغم من عبقرية السيوطي في الجمع بين الفنين، إلا أن مأخذه البحثي يكمن في "الإغراق في النقل" على حساب "التمحيص النقدي" أحيانًا. فبينما كان العكبري "محللًا منطقيًا"، نجد السيوطي "جامعًا مستقصيًا". هذا الاستقصاء الروائي قد يؤدي أحيانًا إلى قبول وجوه إعرابية ضعيفة جدًا من الناحية اللسانية لمجرد ثبوتها في طريق نادر، مما قد يشتت القارئ بين وجوه لا تخدم المعنى الجوهري، ويغيب عنها "الفرز المنهجي" الذي تميز به المتقدمون كالعكبري.

1.2.2. أثر التراكم المعرفي (الموسوعية) في تعدد الأوجه عند السيوطي

أولًا: استثمار التعددية المنهجية في التوجيه الإعرابي

تتجلى موسوعية السيوطي في "عقود الزبرجد" من خلال قدرته الفائقة على استحضار آراء المدارس النحوية المختلفة (البصرية، الكوفية، والبغدادية) ودمجها مع علوم القراءات والفقه. هذا التراكم المعرفي جعله لا يقف عند وجه إعرابي واحد كما قد يفعل العكبري أحيانًا طلبًا للاختصار، بل يفيض بذكر الاحتمالات الإعرابية التي تجيزها اللغة، محولًا "إعراب الحديث" إلى ساحة لعرض السعة اللغوية والشرعية، مما يجعل النص النبوي محتملًا لعدة دلالات تتسع باتساع الوجوه الإعرابية المذكورة.[31]

ثانيًا: أثر العلوم الشرعية في ترجيح الوجوه النحوية

بما أن السيوطي كان مجتهدًا في الفقه وأصوله، فقد انعكس ذلك على منهجه الإعرابي؛ فهو يختار من الوجوه النحوية ما يتوافق مع "القواعد الفقهية" المقررة. فإذا كان هناك وجهان إعرابيان، أحدهما يؤيده حكم فقهي مشهور، مال

28 السيوطي، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، 1 /55-57.
29 السيوطي، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، 1 /60-62.
30 السيوطي، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، 2 /412-414.
31 السيوطي، عقود الزبرجد، 1 /68-70.

السيوطي إلى هذا الوجه وجعله هو المعتمد. وهذا يثبت أن "الإعراب" عند السيوطي ليس مجرد رياضة ذهنية نحوية كما هي عند العكبري، بل هو "أداة أصولية" تخدم الغاية الكبرى، وهي فهم التشريع واستنباط الأحكام.[32]

مثال تطبيقي: إعراب حديث: "إنما الأعمال بالنيات"

في إعراب "إنما" و"الأعمال"، يفيض السيوطي في ذكر الأوجه المتعلقة "بما" الكافة، ثم ينتقل لمناقشة تقدير الخبر (هل هو: معتبرة، أم صحيحة، أم مجزية؟). وهنا تظهر موسوعيته؛ إذ يربط بين كل تقدير إعرابي وبين مذهب فقهي معين. فتقدير "صحيحة" يخدم مذهب الشافعي في اشتراط النية لصحة العمل، بينما تقدير "كاملة" قد يخدم مذاهب أخرى. السيوطي هنا لا يعرب كلمات، بل "يعرب مذاهب فقهية" من خلال النص النبوي، وهو ما يفتقر إليه منهج العكبري المختصر.[33]

ثالثًا: نقد استدراكي (ضريبة الموسوعية على الوحدة الموضوعية)

يؤخذ على السيوطي في هذا المطلب أن "تعدد الأوجه" الناتج عن موسوعيته قد يؤدي أحيانًا إلى "تشتيت القصد المعني"؛ فإيراد خمسة أو ستة أوجه إعرابية لحديث واحد قد يضعف قوة الدلالة المباشرة للنص. فبينما كان العكبري يميل إلى "الوحدة الإعرابية" طلبًا للوضوح المنطقي، غلب على السيوطي "الترف المعرفي"، مما جعل بعض توجيهاته تبدو كأنها "إعراب لغوي نظري" أكثر منها بيانًا للمراد النبوي الواقعي، وهو ما يحتاج من الباحث اليوم إلى عملية "تهذيب إعرابي" تعيد للنص هيبته السياقية.

1.2.3. موقف السيوطي من آراء المتقدمين (العكبري أنموذجًا)

أولًا: الاعتداد بالمادة العلمية مع نقد المنهج الانتقائي

يظهر السيوطي في "عقود الزبرجد" احترامًا كبيرًا لجهود العكبري، حيث يعتبر كتابه "إعراب ما يشكل" أصلًا لا يمكن الاستغناء عنه في هذا الفن. ومع ذلك، نجد السيوطي ينتقد ضمنيًا "الانتقائية" التي سار عليها العكبري؛ فبينما يكتفي العكبري بفك العقدة النحوية في لفظة واحدة، يرى السيوطي ضرورة استيعاب الحديث كاملًا بالإعراب لربط أجزاء الجملة ببعضها. هذا الموقف يبرهن على أن السيوطي لم يكن مجرد ناقل، بل كان يرى أن منهج المتقدمين يحتاج إلى "تتميم" واستيعاب ليواكب حاجة المحدثين في عصره.[34]

ثانيًا: تصحيح المسار من "القياس النحوي" إلى "النصية الحديثية"

في مواطن كثيرة، يورد السيوطي رأي العكبري ثم يعقبه بعبارة "قلت"، ليبين أن الوجه الذي اقترحه العكبري بناءً على القياس النحوي قد يعارضه وجه آخر تؤيده رواية ثابتة. السيوطي هنا يمارس دور "المُرجّح" لا "المُقلّد"؛ فهو يرى أن تقدم العكبري في الزمن لا يعطيه العصمة من الخطأ إذا غابت عنه طريق حديثية معينة. هذا التفاعل يبرز نضج الشخصية العلمية للسيوطي وقدرتها على محاكمة "النحو" بميزان "الرواية"، وهو جوهر الفرق بين المدرستين.[35]

مثال تطبيقي: المساجلة في إعراب "الاسم المنصوب بعد إلا"

عند تناول الأحاديث التي يقع فيها المستثنى بعد نفي، نجد العكبري يميل غالبًا إلى "الاتباع" (البدلية) كونه الأقوى في القياس البصري، بينما يورد السيوطي آراء العكبري ثم يضيف عليها وجه "النصب" مستشهدًا بشواهد من كلام العرب أو روايات أخرى للحديث نفسه لم تكن تحت يد العكبري. السيوطي في هذا المثال لا ينقض كلام العكبري، بل "يوسعه"؛ فيجعل من "الضيق النحوي" عند العكبري "سعة لسانية" تخدم تعدد القراءات في النص النبوي.[36]

---

32 السيوطي، عقود الزبرجد، 1 /72-75.
33 السيوطي، عقود الزبرجد، 1 /105-108.
34 السيوطي، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، 1 /85-87.
35 السيوطي، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، 1 /90-92.
36 السيوطي، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، 2 /315-317.

ثالثًا: استدراك نقدي (بين صرامة العكبري وتساهل السيوطي)

من الناحية المنهجية، نلاحظ أن موقف السيوطي من العكبري خلق نوعًا من "التوازن المعرفي"؛ فصرامة العكبري حمت الفن من اللحن، وسعة السيوطي حمت النص من الجمود. ومع ذلك، يُعاب على السيوطي في بعض الأحيان تركه لترجيحات العكبري المحكمة لصالح وجوه إعرابية ضعيفة لمجرد أنها "ممكنة لغويًا"، وهو ما قد يفتح بابًا للتأويلات التي قد تخرج بالحديث عن مقصده الأصلي. هذا التدافع بين "المنطق" و"الموسوعية" هو ما يشكل الثراء الحقيقي في هذا المبحث.

2. الموازنة التطبيقية والاستدراكات المنهجية

ينتقل هذا الفصل من التنظير المنهجي إلى الفضاء التطبيقي، عبر رصد نماذج إعرابية وتحليلها للموازنة بين صنيع العالِمين، واستجلاء طبيعة الاستدراكات النقدية المتبادلة في توجيه النص الحديثي.

2.1.الموازنة بين العالِمين في توجيه النص النبوي (دراسة نماذج)

يقوم هذا المبحث على استنطاق الشواهد التطبيقية في كتابي "إعراب ما يشكل" و"عقود الزبرجد"، لبيان آليات التوجيه النحوي عند كل من العكبري والسيوطي، والوقوف على مواطن التلاقي والافتراق في معالجة البنية الإعرابية للحديث.

2.1.1. الأحاديث المتفق على إعرابها (تحليل الدوافع)

أولًا: الاتفاق القائم على وضوح القياس وقوة المعنى

ثمة مساحة واسعة من الأحاديث النبوية اتفق فيها العكبري والسيوطي على وجه إعرابي واحد، وغالبًا ما يكون هذا الاتفاق نابعًا من كون النص النبوي جاريًا على "سنن العرب" في أرقى صورها، بحيث لا يحتمل القياس النحوي غير هذا الوجه، ولا تضطرب فيه الروايات. في هذه الحالة، نجد العالِمين يتحدان في الهدف، وهو "البيان"، حيث يكتفي العكبري بذكر الوجه المختصر، ويؤيده السيوطي بنقل الإجماع النحوي عليه، مما يعزز الثقة في استقرار النص لغويًا.[37]

ثانيًا: الاتفاق في "توجيه الضرورة" عند انعدام البديل

في بعض الأحاديث التي وردت بألفاظ تخالف المشهور من القواعد النحوية (كالعدول عن الإعراب إلى البناء في مواضع معينة)، قد يتفق العالِمان على توجيه واحد بناءً على "لغة قديمة" أو "ضرورة لسانية" لا مفر منها. هذا الاتفاق ليس ناتجًا عن تقليد السيوطي للعكبري، بل عن خضوعهما معًا لسطوة "النص المروي" الذي لا يمكن تأويله على وجه آخر دون تعسف ظاهر. وهنا تظهر الوظيفة الدفاعية للإعراب عندهما لحماية النص من توهم اللحن.[38]

مثال تطبيقي: إعراب حديث: "بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ"

اتفق العكبري والسيوطي على رفع "الإسلامُ" على أنه نائب فاعل للفعل "بُنِيَ"، وجر "خمسٍ" بـ "على". ورغم بساطة المثال، إلا أن تحليلهما يشترك في دوافع عقدية ولغوية؛ فالعكبري ركز على الوظيفة الهيكلية للكلمات لبيان أركان الجملة، والسيوطي أيد ذلك بذكر الروايات التي لم يختلف فيها اللفظ. الاتفاق هنا يعكس رغبة العالِمَين في إبراز "جوامع الكلم" من خلال إعراب مباشر لا تشوبه التأويلات البعيدة التي قد تشتت ذهن المتلقي عن أركان الدين.[39]

ثالثًا: نقد استدراكي (دلالة الصمت والسكوت)

يُلحظ أن في هذا المطلب هو أن "اتفاقهما" في الأحاديث الواضحة قد أدى إلى نوع من "الإعراض عن التحليل البلاغي"؛ فكون الإعراب واضحًا جعل العالِمين يكتفيان بالجانب الوظيفي (مبتدأ/خبر)، في حين أن هذه الأحاديث المتفق عليها تحمل أحيانًا أسرارًا في "التقديم والتأخير" أو "التعريف والتنكير" لم يتطرقا إليها. فالاتفاق الإعرابي لا

37 العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، 1 /70-72؛ السيوطي، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، 1 /120-122.
38 العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، 1/ 17؛ السيوطي، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، 1 /125.
39 العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، 1 / 130؛ السيوطي، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، 1 /150.

يعني انتهاء البحث اللساني، بل هو بداية للبحث في "لماذا اختار النبي ﷺ هذا التركيب بالذات؟"، وهو ما نعده مساحة بكر لم يطرقاها.[40]

2.1.2. الأحاديث المختلف في توجيهها بين القياس والرواية

أولًا: التباين في معالجة "العدول عن القياس"

يظهر الخلاف جليًا بين العالِمين عندما يصطدم النص النبوي بقاعدة نحوية مطردة؛ فالعكبري يمارس "سلطة النحو" على النص، محاولًا ردّه إلى القياس عبر التأويل أو تقدير المحذوف، أو حتى تضعيف الرواية لغويًا. بينما يمارس السيوطي "سلطة الرواية" على النحو، فيبحث في لغات العرب النادرة أو الشاذة عما يشرعن وجود اللفظ كما ورد، معتبرًا أن ثبوت الرواية كافٍ بذاته لخرق القياس النحوي المشهور، وهو ما يجعل النص عند السيوطي "أصلًا" يُحتج به، وعند العكبري "فرعًا" يُحاكم إلى الأصل.[41]

ثانيًا: أثر تعدد الطرق في فض النزاع الإعرابي

في المواضع التي يتردد فيها الإعراب بين عدة أوجه، يميل العكبري إلى ترجيح الوجه الذي تقتضيه "قوة العامل" وصناعة النحو، بينما يعتمد السيوطي على "تعدد الطرق" لفض النزاع. فالسيوطي قد يرجح وجهًا إعرابيًا مرجوحًا عند النحاة لأن طريقًا آخر للحديث جاء بلفظ صريح يؤيد هذا الوجه. هذا الاختلاف يعكس تباين الأدوات التحليلية؛ فأداة العكبري هي "العقل القياسي"، وأداة السيوطي هي "الاستقراء الحديثي"، وهو ما يفتح بابًا واسعًا للدراسات المقارنة في كيفية توظيف "علم الحديث" لخدمة "علم النحو"[42].

مثال تطبيقي: إعراب حديث: "ليذادنَّ أقوامٌ عن حوضي"

في إعراب الفعل "ليذادنَّ" وبناء الفعل للمجهول مع نون التوكيد، نجد العكبري يتكلف في بيان وجه اتصال النون بالفعل المسند لنائب فاعل جمع، محاولًا تخريجها على قواعد "النون" وشروطها الصارمة. أما السيوطي، فيورد وجوه العكبري ثم يعقبها بذكر روايات أخرى بلفظ "ليذادُنَّ" (بضم الدال) أو "ليذادَنَّ" (بفتحها)، مبينًا أن اختلاف الرواية يحل الإشكال النحوي دون الحاجة لتكلف التأويل. السيوطي هنا يحرر النص من "قيد الوجه الواحد" الذي حاول العكبري حبسه فيه[43].

ثالثًا: نقد استدراكي (بين جمود القاعدة ومرونة النص)

نستدرك هنا بأن كلا العالِمين لم يلتفتا إلى "البعد المقامي" في لحظة الاختلاف؛ فالعكبري بجموده على القاعدة فاته أن الضرورة اللغوية قد تكون مقصودة لذاتها لبلاغة معينة، والسيوطي بتوسعه في الروايات فاته أن بعض الروايات قد تكون بالفعل وهمًا من الراوي لا يصح تقعيد النحو عليه. إن "ما لم يعملا فيه" هنا هو إيجاد "ميزان لساني" يجمع بين قوة القاعدة النحوية وصحة الرواية الحديثية دون إهدار لأحدهما، وهو ما نسميه "التحليل التكاملي" الذي ننشده في هذا البحث.[44]

---

40 العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، 1 / 80؛ السيوطي، عقود الزبرجد، تحليل نقدي مستنبط من مراجعة مواضع الاتفاق.

41 العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، 1 /15؛ السيوطي، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، 1/130-135.

42 السيوطي، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، 1 /140-142.

43 العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، 2/ 410-412؛ السيوطي، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، 2/580-582.

44 العكبري، إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب، 1 / 15؛ السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمود ياقوت، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1427هـ - 2006م، 88.

2.1.3. أثر المصطلح النحوي وتطوره بين القرنين السابع والعاشر الهجريين

أولًا: استقرار المصطلح وتداخل الفنون

عاش العكبري في مرحلة كانت فيها المصطلحات النحوية تميل إلى "الجزالة والقوة" مع الحفاظ على الفوارق المدرسية الدقيقة بين البصريين والكوفيين مثل تسمية "الصفة" عند البصريين مقابل "النعت" عند الكوفيين. أما السيوطي، فقد كتب في عصر "الموسوعية" واستقرار المصطلحات، حيث تداخل مصطلح النحو مع مصطلحات أصول الفقه وعلم الحديث. وهذا التطور جعل عبارة السيوطي أكثر "ترويسًا" أي وضع عناوين وتقسيمات، بينما ظلت عبارة العكبري "سردية تحليلية" تعتمد على قوة الحجة النحوية المجردة.[45]

ثانيًا: أثر "الصناعة الحديثية" في المصطلح الإعرابي

من ملامح التطور المصطلح عند السيوطي استخدامه لمصطلحات حديثية داخل السياق الإعرابي، مثل "الإعراب على رواية كذا"، أو "توجيه اللفظ بناءً على الشواهد الحديثية". في حين أن العكبري كان يستخدم مصطلح "القياس" و"الشذوذ" و"الضرورة" بمنظور لغوي بحت. هذا التحول المصطلح يثبت أن السيوطي نجح في خلق "هوية لسانية" خاصة بإعراب الحديث، بينما ظل العكبري يعامل الحديث كأنه "نص شعري" أو "نثر عربي" يخضع لذات معايير النحو الكلي.[46]

مثال تطبيقي: المصطلح في إعراب "واو الجمع" في الأفعال

عند إعراب الأفعال المسندة إلى جمع (كما في حديث يتعاقبون)، يستخدم العكبري مصطلحات مثل: "علامة إضمار" أو "بدل من الضمير"، وهي مصطلحات نحوية كلاسيكية. أما السيوطي، فيستخدم مصطلح "لغة يتعاقبون" أو "لغة أكلوني البراغيث" كاصطلاح منهجي جاهز للإحالة على قبيلة أو لهجة. التطور هنا يكمن في انتقال المصطلح من "الوصف الوظيفي" عند العكبري إلى "التصنيف اللهجي" عند السيوطي، مما يسهل على الباحث تصنيف الظاهرة لغويًا.[47]

ثالثًا: نقد استدراكي (إشكالية الجمود المصطلحي)

يلاحظ هنا بأن كلا العالِمين، رغم التطور الزمني بينهما، ظلا أسيرين "للمصطلح الوصفي" ولم ينتقلا إلى "المصطلح التداولي". فالمصطلحات المستخدمة لا توضح "الأثر العاطفي" أو "القصد التواصلي" للرفع أو النصب في سياق الحديث. إن ما فاتهما هو تطوير مصطلحات تربط بين "الحركة الإعرابية" وبين "الحالة الشعورية" أو "المقام التعليمي" للنبي ﷺ، وهو ما يعد قصورًا في المصطلح الإعرابي التراثي أمام متطلبات اللسانيات الحديثة[48].

2.2.الاستدراكات (ما لم يعملا فيه من الجوانب المسكوت عنها)

يتجاوز هذا المبحث حدود الوصف الإعرابي المباشر ليقارب النص النبوي بنظرة نقدية تفكك المسكوت عنه في صنيع العالِمين؛ حيث يرصد الفجوات المنهجية المتمثلة في قصور الصناعة النحوية الجافة لديهما عن استيعاب الأبعاد البلاغية، والسياقية، والمقاصدية الثرية للخطاب النبوي.

2.2.1. غياب التحليل السياقي والتداولي للخطاب النبوي عند العالِمين

أولًا: الإعراب بين الوظيفة الهيكلية والقصد التواصلي

يتبين عند التأمل أن كلا العالِمين (العكبري والسيوطي) قد غرقا في "التحليل الوظيفي" للكلمات (فاعل، مفعول، مبتدأ)، وهو تحليل يتعامل مع الجملة كبنية مغلقة ومجردة. بيد أن الخطاب النبوي هو خطاب "تداولي" بالدرجة الأولى، قيل

45 شلبي، مقدمة تحقيق إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، 1/ 15-18؛ القضاة، مقدمة تحقيق عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، 1/ 30-31.

46 السيوطي، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، 1 / 16-18.

47 العكبري، إملاء ما منَّ به الرحمن، 1/ 162؛ السيوطي، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، 180/1.

في سياقات مقامية محددة ولأهداف تواصلية متنوعة. إن ما فات العالِمين هو استنطاق "الحركة الإعرابية" بوصفها مؤشرًا على قصد المتكلم؛ فالاختيار بين الرفع والنصب في بعض الأحاديث قد لا يكون مجرد خيار نحوي، بل هو استجابة لمقتضى حال المخاطب، وهو ما لم يلتفت إليه التحليل التراثي الجامد لديهما.

ثانيًا: إغفال "المنهج العاطفي" والشحنة الشعورية في الإعراب

من المناطق المسكوت عنها في دراسة العالِمين "أثر الحالة الشعورية" في التوجيه الإعرابي. فالنبي ﷺ في مقامات الوعظ، أو التحذير، أو التودد قد يستخدم تراكيب تخرج عن القياس النحوي المألوف لغرض "التأثير العاطفي" في السامع. وبينما تكلف العكبري في تأويل هذه الخوارج "منطقيًا"، وحشد لها السيوطي الشواهد "روائيًا"، غاب عنهما تفسيرها "نفسيًا وتواصليًا". فالإعراب هنا ليس مجرد علامة إعرابية، بل هو "نبرة صوتية" مكتوبة، وهو ما نعده استدراكًا منهجيًا جوهريًا يتجاوز المعالجة التقليدية للنص.

مثال استدراكي: إعراب أحاديث "النداء" و"الاختصاص".

في الأحاديث التي تبدأ بالنداء أو الاختصاص مثل حديث: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث"، ركز العالِمان على نصب "معاشر" على الاختصاص كقاعدة نحوية. لكن الاستدراك هنا يكمن في "لماذا" اختير أسلوب الاختصاص دون غيره من جهة "تحليل الخطاب"؟ إن النصب هنا يحمل شحنة من "التواضع الهيكلي" و"قصر الحكم" لم يشر إليها العالمان بصورة تربط النحو بالمقام. لقد عاملا النص كجثة هامدة تحت مشرحة القواعد، بينما هو خطاب حي يتفاعل فيه الإعراب مع "هوية المتكلم" و"طبيعة الرسالة".[49]

ثالثًا: الاستنتاج النقدي لقصور المنهج الوصفي

إن وقوف العكبري والسيوطي عند حدود "الوصف" منعهما من الوصول إلى "التفسير" فالعكبري يصف "ماذا" حدث للكلمة، والسيوطي يصف "**أين**" وردت الكلمة، لكنهما لا يجيبان عن "كيف" و"لماذا" أثر هذا الإعراب في تشكيل "الحدث الكلامي" النبوي. وهذا القصور هو الذي جعل إعراب الحديث فنًا "خادمًا" لغيره، بينما كان يمكن أن يكون فنًا "قائدًا" لفهم عبقرية الخطاب النبوي في ضوء اللسانيات المعاصرة.

2.2.2. القصور في ربط الإعراب بالعلة الفقهية (دراسة استدراكية)

أولًا: الإعراب كأداة شكلية مقابل الإعراب كأصل تشريعي

يؤخذ على العالِمَين حصر جهودهما في بيان "صحة التركيب" النحوي دون الربط الوثيق "بالعلة الفقهية" المستنبطة من هذا الإعراب. فبينما اهتم العكبري بالاتساق مع القواعد، والسيوطي بالاتساق مع الرواية، نجد أن كلًا منهما لم يضع "ميزان الأثر الفقهي" كمعيار للترجيح في كثير من الأحاديث المشكلة. إن الإعراب في الحديث النبوي ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة لتعيين الحكم الشرعي، وهو ما جعل دراستهما تفتقر إلى "البعد الأصولي" الذي يربط بين الوظيفة النحوية
والمآل الفقهي.

ثانيًا: غياب "فقه اللغة" في توجيه الأحكام الإعرابية

ثمة فجوة معتمة تتعلق بفقه اللغة؛ لم يُضئها التحليل الإعرابي لديهما، أي فهم دلالة الحروف والأدوات مثل: (الواو، أو، من)، ليس من جهة عملها النحوي فحسب، بل من جهة أثرها في تقييد أو إطلاق الحكم الفقهي. فالعكبري قد يذكر أن "الواو" للعطف، والسيوطي يذكر أنها وردت في طرق أخرى مثل "أو"، لكنهما لا يحللان كيف ينتقل الحكم الفقهي من "الجمع" إلى "التخيير" بناءً على هذا التغير الإعرابي. هذا القصور المنهجي جعل التحليل يراوح مكان "اللغة الواصفة" دون النفاذ إلى "اللغة المشرعة".

---

49 العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، 1/ 180؛ السيوطي، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، 2 /300.

مثال استدراكي تطبيقي: حديث: "لا يبع الرجل على بيع أخيه".

عند إعراب "لا" في هذا الحديث، ناقش العالمان هل هي "نافية" (والفعل مرفوع) أم "ناهية" (والفعل مجزوم). وركز العكبري على تقدير الضمة أو السكون، والسيوطي على الروايات. لكن الاستدراك هنا هو: كيف يؤثر هذا "الخلاف النحوي" في طبيعة الحكم؟ فإذا كانت نافية فقد تفيد فساد العقد، وإذا كانت ناهية فقد تفيد التحريم مع صحة العقد عند بعض الفقهاء. غياب هذا "الربط الوظيفي" بين النحو والفقه في دراستهما جعل الإعراب يبدو وكأنه "تجزئة للنص" وليس "بناءً للمعنى التشريعي".[50]

ثالثًا: الرؤية الاستدراكية لـ "نحو المقاصد"

تؤول المحصلة المنهجية في هذا المطلب إلى ضرورة التأسيس لما يمكن تسميته بنحو المقاصد النبوية؛ وهو منهج يستدرك على العالِمين صمتهما عن ربط الإعراب بمقصد الشارع. فالبحث العلمي الحديث يجب ألا يكتفي بوصف الحالة الإعرابية، بل يجب أن يبحث في "الضرورة التشريعية" التي استدعت هذا الوجه الإعرابي دون غيره. إن هذا المسكوت عنه في تراث العكبري والسيوطي هو ما يفتح الباب للباحثين المعاصرين لإعادة قراءة كتب إعراب الحديث بذهنية "أصولية" لا "نحوية" فحسب.

2.2.3. رؤية معاصرة لتطوير فن إعراب الحديث في ضوء اللسانيات

أولًا: الانتقال من "نحو الجملة" إلى "نحو النص"

يُلاحظ قصور المنهج التقليدي لدى العكبري والسيوطي في نزعته التجزيئية التي تتمثل في وقوفه عند حدود "الجملة الواحدة" أو "اللفظة المشكلة"؛ حيث كان الإعراب لديهما ذريًا بمعنى آخر يبدأ الإعراب لديهما تصاعديًا، حيث ينطلق من "تجزئة" اللفظة وتدقيق تفاصيلها الصغرى، ليكون النص في نهاية المطاف مجرد تراكم حسابي لهذه الوحدات الإعرابية المنفصلة، يتعامل مع الكلمة بمعزل عن علاقتها الكلية بالنص النبوي الطويل. إن الرؤية المعاصرة تقتضي الانتقال إلى "نحو النص"، حيث يُنظر إلى الإعراب بوصفه أداة لتحقيق "السبك والحبك" النصي. فالعلامة الإعرابية ليست مجرد أثر لعامل نحوي، بل هي خيط يربط أول الحديث بآخره، وهو ما لم يلتفت إليه العالمان في تحليلاتهما المجتزأة.

ثانيًا: استثمار "اللسانيات الحاسوبية" في ضبط الاستدراكات

من الجوانب التي لم يدركها العالمان بطبيعة عصرهما، إمكانية "النمذجة الرياضية" لإعراب الحديث. فبينما اعتمد العكبري على الذاكرة الذهنية، والسيوطي على الاستقصاء الورقي، نرى أن الاستدراك المعاصر يوجب استخدام "اللسانيات الحاسوبية" لرصد التكرار الإعرابي في السنة النبوية. هذا المنهج يتيح لنا كشف "الأنماط الإعرابية" الخاصة بكلام النبي ﷺ، والتي قد تخالف أنماط الشعر أو النثر الجاهلي، وهو ما يوفر معيارًا موضوعيًا للاستدراك على التوجيهات النحوية التي قد تبدو متكلفة، أو بعيدة عن "الروح اللسانية" للحديث.

مثال استدراكي: إعراب "الأفعال المتعدية لواحد" والتي وردت متعدية لاثنين.

في بعض الأحاديث، نجد فعلًا يتعدى في الأصل لواحد، لكنه ورد في السياق النبوي متعديًا لاثنين (أو العكس). العالمان غالبًا ما يؤولان ذلك بتضمين فعل معنى فعل آخر. الاستدراك المعاصر هنا يرى أن هذا ليس مجرد تضمين، بل هو "توسع دلالي" يفرضه المقام التعليمي. فالرؤية اللسانية الحديثة تعيد تفسير هذه الظواهر بوصفها "إبداعًا لغويًا نبويًا" يكسر جمود القاعدة لتعميق المعنى، وهو ما لم يستطع العالِمان التعبير عنه لغياب مصطلح "التوسع الدلالي" بمعناه الحديث في منهجهما.[51]

---

50 العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، 2/ 340؛ السيوطي، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، 2/ 450.

51 العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، 1/ 210؛ السيوطي، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، 2/ 50.

ثالثًا: نحو "إعراب تداولي" متكامل

يُستنتج مما سبق أن مستقبل إعراب الحديث يكمن في دمج "المنطق" عند العكبري و"الرواية" عند السيوطي في إطار "التداولية". إن الاستدراك الأخير هو دعوة لعدم فصل الإعراب عن "علم المعاني" و"علم أصول الفقه" و"علم النفس اللغوي". بهذا التكامل، ننتقل من إعراب "الألفاظ" إلى إعراب "المواقف"، ومن نقد "القاعدة" إلى نقد "التلقي"، وهو ما يضع لبنة جديدة في صرح الدراسات اللسانية النبوية الحديثة.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

بعد هذه الجولة التحليلية والموازنة التطبيقية بين مدرسة "القياس المنطقي" عند العكبري ومدرسة "الموسوعية الأثرية" عند السيوطي، يخلص البحث إلى تقرير جملة من النتائج والاستنتاجات غير المسبوقة. إذ لم تكن هذه الموازنة مجرد رصدٍ لاختلافات إعرابية، بل كشفت عن فلسفة التعامل مع النص النبوي بين سطوة القاعدة النحوية، ورحابة الرواية اللسانية، وهو ما يفتح آفاقًا جديدة لإعادة قراءة التراث اللغوي برؤية تكاملية تجمع بين انضباط القياس وحيوية النص. وأهم هذه النتائج:

1. **ثنائية (المنطق والرواية):** كشف البحث أن الخلاف في إعراب الحديث ليس صراعًا بين الصواب والخطأ، بل هو تدافع بين "المعيارية النحوية" (العكبري) التي تُحاكم النص للقاعدة، و"الواقعية اللغوية" (السيوطي) التي تُطوع القاعدة للنص؛ مما جعل إعراب الحديث حقلًا تتجاذبه "سلطة القاعدة" و"سلطة النص".
2. **أثر الزمكانية العلمية:** أثبتت الدراسة أن الفجوة الزمنية (ثلاثة قرون) حوّلت الإعراب عند السيوطي من "وظيفة لسانية" إلى "أداة أصولية" تخدم الفقه والحديث، بينما ظل عند العكبري "غاية لسانية" تخدم الصناعة النحوية لذاتها وتنتصر للمذهب البصري.
3. **شرعنة الانزياح اللغوي:** استنتج البحث أن السيوطي نجح في "شرعنة" اللغات النادرة والوجوه المرجوحة استنادًا إلى "قوة الرواية"، وهو ما يعد كسرًا لمنهج "التخطئة اللغوية" الذي ساد عند المتقدمين كالعكبري، وانتقالًا بالشاذ من دائرة المنع إلى دائرة الاحتجاج.

أما القيمة المضافة في البحث فهي:

1. **نحو المقاصد (المنهج التداولي العاطفي):** خلص البحث إلى فكرة أصيلة تقتضي تحرر إعراب الحديث من "جمود الوصف" إلى "حركية التأثير"؛ فالحركة الإعرابية في النص النبوي ليست أثرًا لعامل نحوي فحسب، بل هي "علامة سيميائية" استدعاها مقام الوعظ أو التبشير، وهو ما يفتح بابًا لإعراب النبرة الذي أغفله العالِمان.
2. **التداخل البنيوي (الإعراب التشريعي):** استدرك البحث على العالِمين صمتهما عن "العلاقة العضوية" بين التوجيه النحوي والعلة الفقهية؛ حيث قَدّم البحث رؤية ترى أن الإعراب هو "المحدد التشريعي الأول"، وأن الفصل بين الوظيفة النحوية والمقصد الشرعي يؤدي إلى بتر المعنى المراد من الشارع.

وبناءً على ما تقدم من أفكار واستدراكات، يُوصى بالآتي:

1. **التحول نحو لسانيات النص النبوي:** ضرورة الانتقال من إعراب الجملة المحدود إلى رحابة "نحو النص" و"لسانيات الخطاب"، بحيث تُدرس العلامة الإعرابية بوصفها أداة لتحقيق السبك والحبك، ومنوطة بسياقها التداولي والمقامي.
2. **تفعيل الإعراب المقاصدي والتشريعي:** الدعوة إلى مشروع أكاديمي رصين يستخرج "الآثار القانونية والشرعية" المترتبة على تعدد الوجوه الإعرابية في السنة النبوية، لربط الصناعة النحوية بالثمرة الفقهية.
3. **تداخل الحقول المعرفية:** تشجيع الدراسات البينية التي تزاوج بين التراث النحوي (كأطروحات العكبري والسيوطي) وبين اللسانيات الحديثة، لا سيما "علم اللغة النفسي" و "السيميائيات"، لاستكشاف أبعاد جديدة في البلاغة النبوية.

وخاتمة القول: إن هذا البحث لم يأتِ ليعيد إنتاج ما قاله العكبري أو السيوطي، بل جاء ليقرأهما بعين الناقد المعاصر، الذي يرى في التراث أصلًا، وفي المناهج الحديثة أداة للتطوير، آملًا أن تكون هذه الاستدراكات لبنة في بناء فقهي لغوي جديد.

المصادر والمراجع:

ابن منظور، جمال الدين. لسان العرب. بيروت: دار صادر، 1994م.

بدوي، عبد الرحمن. مناهج البحث العلمي. بيروت: دار القلم، 2002.

التهانوي، محمد بن علي. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. تح: علي دحروج، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1996.

الرازي، زين الدين. مختار الصحاح. تح: يوسف الشيخ محمد، بيروت: المكتبة العصرية، 1999.

السيوطي، جلال الدين. عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي. تح: سلمان القضاة، دمشق: دار الفرفور، 1994.

السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تح: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998.

شلبي، عبد الفتاح. كيف تكتب بحثًا أو رسالة. القاهرة: مكتبة وهبة، 2005.

شلبي، عبد الفتاح. مبادئ النحو في كتب إعراب الحديث. القاهرة: دار التوفيق النموذجية، 1980.

العكبري، محب الدين. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث. تح: عبد الإله نبهان، دمشق: مجمع اللغة العربية، 1986.

العكبري، محب الدين. إملاء ما منَّ به الرحمن. تح: إبراهيم عطوة عوض، بيروت: دار الكتب العلمية، 1979.

الفيروز آبادي، مجد الدين. القاموس المحيط. تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2005.

القضاة، سلمان. مقدمة تحقيق عقود الزبرجد. دمشق: دار الفرفور، 1994.

القفطي، جمال الدين. أنباه الرواة على أنباه النحاة. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية، 2004.

مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط. القاهرة: دار الدعوة، 1960.